

الوعي البيئي المستدام للمصارف التجارية العراقية وأثره على القيمة المصرفية -دراسة تطبيقية لعينة من العاملين مصرف بغداد التجاري-

*Sustainable Environmental Awareness of the Iraqi Commercial Banks and its Impact on the Banking Value-
An Applied Study of a Sample of Personnel in Baghdad Commercial Bank-*

م. مصطفى سلام عبد الرضا ^(١) Lect. Mustafa S. Abd-Al-Ridha

م.م قاسم حميد ناصر ^(٢) Assist. Lect. Qassim H. Nassir

م.م شهاب احمد صيوان ^(٣) Assist. Lect. Shuhab A. Siwan

المستخلص

بدأت المصارف تولي نوعاً من الاهتمام للجانب البيئي عند رسم السياسات الاقتصادية التنموية بالشكل الذي يحقق الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية، ولتحقيق ذلك سعت المصارف الى استخدام التكنولوجيا كوسيلة لتخفيف الآثار السلبية لعمليات التنمية على البيئة، وانتهجت المصارف التجارية العراقية منهج المصارف والمؤسسات الاخر، اذ بدأت تولي اهتماماً متزايداً للجانب البيئي من خلال اشاعة الثقافة البيئية بين جميع العاملين لتحقيق تميز مستدام عن غيرها والعمل على خلق وابتكار خدمات وعمليات ابداعية تسهم في انشاء اسواق جديدة والعمل على تقليل المشاكل البيئية الاجتماعية المصاحبة لتقديم المنتجات التي تنعكس بشكل مباشر على تعظيم عوائدها المالية مما يعظم من قيمتها المصرفية، وتناولت هذه الدراسة قياس جاهزية البعد البيئي المستدام من خلال عمل استبانة تكونت من ١٧ فقرة وغايتها هو الوقوف على المرتكزات المعرفية للمصارف التجارية العراقية والخاصة بالآثار البيئية المستدام لعملياتها وأنشطتها

١- جامعة الفرات الاوسط التقنية/ المعهد التقني المسيب.

٢- جامعة الفرات الاوسط التقنية/ المعهد التقني المسيب.

٣- جامعة الفرات الاوسط التقنية/ المعهد التقني المسيب.

المصرفية اذ تم توزيع ٤٠ استبانة، وقد تم تحليلها على وفق البرنامج الاحصائي (spss) فضلا عن قياس صدق وثبات الاستبانة من خلال اختبار درجة المصادقية بمعامل الفاكرومباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصادقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، وقد توصلت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها ان هناك اثرا معنويا للوعي البيئي المستدام على تعظيم القيمة المصرفية، وكذلك توصلت الدراسة الى توصيات أهمها ضرورة المساهمة في إعداد تقارير عن تكاليف التلوث البيئي على المستوى المحلي والدولي اذ تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة للوحدات، ومطالبة الجمعيات والهيئات العلمية للوحدات الاقتصادية بضرورة الإفصاح عن البيانات الخاصة بالأنشطة البيئية لتحقيق اداء بيئي مستدام ينعكس على تنمية المجالات الاقتصادية للبلد.

الكلمات المفتاحية: الوعي البيئي المستدام، القيمة المصرفية، مصرف بغداد التجاري، التنمية المستدامة.

Abstract

Banks began to pay some attention to the environmental aspect in drawing up the economic policies of development in a manner that achieves the optimum use of natural and environmental resources. To achieve this, banks sought to use technology as a means to mitigate the negative effects of development processes on the environment. The Iraqi commercial banks adopted the approach of banks and other institutions. Increasing attention to the environmental aspect by spreading the environmental culture among all employees to achieve sustainable differentiation from others and work to create and innovate services and creative processes that contribute to the creation of new markets and work to reduce environmental problems Social associated with the provision of products that are reflected directly to maximize financial returns, maximizing the banking value, This study dealt with measuring the readiness of the sustainable environmental dimension through the work of a questionnaire consisting of 17 paragraphs. Its purpose is to find out the knowledge bases of Iraqi commercial banks related to the sustainable environmental impact of their operations and banking activities, as 40 questionnaires were distributed. The study was conducted according to the statistical program (spss) as well as measuring the validity and stability of the questionnaire by testing the degree of credibility by Alpha Crombach to test and measure the degree of credibility (reliability) in the responses from the questionnaire questions, The study reached the conclusion that there is a significant effect of sustainable environmental awareness on maximizing the value of banking. The study also reached the following recommendations: The importance of contributing to the preparation of reports on the costs of environmental pollution at the local and international levels,, And ask the scientific associations and bodies of economic units to disclose data on environmental activities to achieve sustainable

المقدمة

أدرك العالم خلال السنوات الاخيرة من القرن العشرين ان البرامج التنموية الخاصة بالمجالات الاقتصادية كانت قائمة على هدر الموارد والثروات الطبيعية التي هي ملك الاجيال الحالية والمستقبلية، فضلا عن عدم تحقيق حالة من التجانس بين الجانب الاقتصادي والبيئي وتسعى المصارف عامة والمصارف العراقية خاصة لدعم حماية البيئة عن طريق دعم قياس الآثار البيئية التي تسبب بها منظمات الأعمال، ويسعى هذا البحث ايضا في تحقيق جملة من الاهداف ومن اهمها بيان وتحديد مدى فاعلية المعلومات البيئية وخاصة المحاسبية منها في صنع القرارات التي تعمل على درء المخاطرة أو معالجتها بتقديم المعلومات الاقتصادية والمحاسبية اللازمة لذلك، والتي على اساسها سيبدأ بالنقاش التحليلي المعرفي التفصيلي أثر الوعي البيئي لدى المصارف في تحقيق التنمية المستدامة، كونه من الموضوعات المهمة والحيوية عند رسم السياسات الاقتصادية التنموية بالشكل الذي يحقق الاستعمال الامثل للموارد الطبيعية والبيئية.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولا: مشكلة الدراسة

في اطار الجهود الدولية الرامية الى حث جميع المنظمات الى المحافظة على البيئة من خلال الاهتمام بتطبيق معايير الايزو البيئية التي تحد من المخلفات البيئية للمنشآت الصناعية، وفي اطار ذلك فان المؤسسات المالية تسعى الى توظيف مواردها المالية في المجالات الاستثمارية على شكل مشاريع تنموية تهتم بالدرجة الأساس بدعم الجانب البيئي وبالتالي فان المصارف العراقية وكغيرها من المؤسسات المالية تحاول ان تدعم الجانب البيئي المستدام في البلد بما يحقق تنمية اقتصادية بيئية متقدمة، وذلك من خلال إيجاد افضل الفرص الاستثمارية التي تعزز وتدعم فكرة الأداء البيئي المستدام وتطبق المعايير البيئية المستدامة، وبالتالي فان هذا التوجه الاستراتيجي من قبل المؤسسات المالية العراقية يعزز المكانة التنافسية لها في الساحة المصرفية المحلية والدولية ويمكنها من الحصول على افضل الفرص الاستثمارية التي تهتم بالجانب البيئي وبالتالي فان الاستحواذ على المزيد من الفرص الاستثمارية يحقق تعظيماً في العوائد المالية المصرفية بما ينعكس على تعظيم القيمة المصرفية، وفي ضوء ما تقدم تكمن مشكلة البحث في التساؤل الاتي وهو هل ان تحقيق مبدأ الأداء البيئي المستدام يعظم القيمة المصرفية؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الاتي:

١. إن تبني المنشآت المالية لفلسفة الأداء البيئي المستدام يقود إلى تحولها لمنشآت مالية تسبق منافسيها بخطوات وعلى الرغم من أن العديد من المنشآت غير المالية كانت سباقة في مجال المحافظة على البيئة عن طريق الاستثمار في مشاريع ذات صفة تنموية من الناحية الاجتماعية والبيئية، إلا إن الأمر يتطلب بذل جهود أكبر من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

٢. إن أهمية الأداء البيئي المستدام للمنشآت المالية يأتي كونه معبراً عن قابليتها في تحقيق نتائج مرضية للأطراف المهمة جميعها، وفعاليتها التي تعد معياراً يعكس نجاحها بتحقيق الأهداف المستدامة.
٣. العمل على رفع مستوى أداء المصارف العراقية بنواحي الأداء جميعها بضمنها الأداء البيئي للوصول إلى الأداء المستدام.
٤. ان الارتقاء بالأداء المستدام وتحقيقه وفقاً لتوجهات المصارف العراقية يسهم في تعظيم عوائدها المالية التي تعظم بذات الوقت قيمتها المصرفية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١. تناول المرتكزات المعرفية لكل من الأداء البيئي المستدام والقيمة المصرفية
٢. بيان دور المصارف في تقليل المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي والتوجه نحو أداء بيئي مستدام.
٣. بيان دور الاداء البيئي المستدام في تعزيز الفرص الاستثمارية التنموية للبلد.
٤. تحليل القيمة المصرفية للمصرف عينة البحث وقياسها.
٥. تحليل العلاقة بين الاداء البيئي المستدام والقيمة المصرفية للمصرف عينة البحث.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

يقوم البحث على فرضية اساسية وهي:
عدم وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للأداء البيئي المستدام على القيمة المصرفية.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً: المحاسبة البيئية

بدأ اهتمام المحاسبين بالبيئة بعد أن ظهرت الجوانب السلبية في استغلال الوحدات الاقتصادية للموارد المتاحة، وقد ظهرت مسميات عدة في مجال المحاسبة تشير إلى هذا الجانب ومنها (شعيب، ٢٠٠٩: ٦):

١. المحاسبة الخضراء.
٢. المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستدامة.
٣. المحاسبة البيئية والاقتصادية.

فهذه المسميات كلها عملية القياس والإفصاح المحاسبي والاقتصادي للأنشطة والبرامج التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها الوحدات الاقتصادية. وهناك من يرى أنها "تحديد تكاليف الأنشطة البيئية وقياسها واستعمال تلك المعلومات في صنع قرارات البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ من يلوث يدفع (شعيب، ٢٠٠٩: ٦)، كما وأن المحاسبة البيئية ودورها في استدامة التنمية هي جزء لا يتجزأ عن المحاسبة الاجتماعية، فهي أداة تمد المستفيدين بالمعلومات المحاسبية ومعلومات التكاليف المتعلقة بالنواحي البيئية لإعطاء صورة كاملة عن أداء الوحدة الاقتصادية، إذ تضم بيانات تتعلق بالأداء البيئي إلى جانب البيانات والمعلومات المتعلقة بالنواحي المالية، وهي أيضاً تكمن في وضع إطار مقترح لقياس التكاليف البيئية وبيان أهمية قياس التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتعد المحاسبة البيئية وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها: (الجوزي، ٢٠٠٩: ٨٧).

١. إعداد بيانات عن المبيعات والتكاليف الإجمالية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل مدة مالية، مما يؤدي إلى متابعة الوحدة الاقتصادية لتطوير هذه النفقات من حقبة إلى أخرى واتخاذ القرارات المناسبة.

٢. إعداد التقارير عن النفقات البيئية لتوضيح مدى التزام الوحدة الاقتصادية بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية.

٣. توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للوحدة الاقتصادية لضمان الاستمرارية.

٤. إظهار المنافع والوفرة البيئية التي خصصتها الوحدة الاقتصادية في كل فترة مالية

ثانياً: الأداء البيئي:

يظهر الأداء البيئي مقدار الموارد التي تستعملها الوحدة الاقتصادية في عملياتها مثل (الطاقة والأرض والمياه) والنشاطات التي يسببها المنتج (المدر وانبعاث الغازات والمخلفات وغيرها). ويظهر البعد البيئي بوضوح في مفهوم استدامة الشركات، ومن ثم تحاول الوحدات الاقتصادية الناجحة الاهتمام بالأدوات التي تحقق مقياساً جيداً لأدائها البيئي. لقد تزايد الاتجاه نحو الإفصاح عن الأداء البيئي، وإدخال المحاسبة البيئية ضمن الإطار العام وذلك لأسباب عدة منها:

١. أهمية البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها عن طريق تبني مفهوم التنمية المستدامة.

٢. الضغوط التي تمارسها العديد من الهيئات المهنية والوحدات الاقتصادية الدولية.

٣. اهتمام الدراسات النظرية والتطبيقية بالبيئة والمحاسبة عنها.

٤. حتمية المحاسبة البيئية بموجب القوانين الدولية والمحلية.

ثالثاً: قياس الأداء البيئي:

استجابت الشركات للضغوطات الناتجة من تزايد التشريعات الحكومية وجماعات الضغط غير الحكومية. إذ أن مؤشرات الأداء البيئي تهم بتأثير الوحدة الاقتصادية على النظم الطبيعية الحية وغير الحية والتي تتضمن النظم البيئية الحيوية eco systems والأرض والهواء والماء، فتساعد تلك المؤشرات في تحديد التأثيرات البيئية الأكثر أهمية وإظهار وربط الأهداف البيئية للمنظمات وتطوير العاملين (Hubberd, ٢٠٠٦: ٣).

وقد عرف (Stuart: ٨٥, ٢٠٠٤, الأيزو ١٤٠٣١) بوصفه مقياساً للأداء البيئي على أنه منهج لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للوحدة الاقتصادية باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقاً لمقياس الأداء البيئي وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري. ويواجه معيار الأيزو ١٤٠٠٠ انتقاداً بسبب عدم اهتمامه بترتيب المؤشرات البيئية على وفق أهميتها.

ويمكن تقسيم مؤشرات الأداء البيئي كما يأتي (Kolk & Mauser, ٢٠٠٢: ٤):

١. أنظمة الإدارة البيئية EMS: وتتضمن جهود الإدارة للتأثير على الأداء البيئي للوحدة الاقتصادية التي تختص بالرؤية والاستراتيجية والسياسة، والهيكل التنظيمي للإدارة البيئية، ونظم الإدارة والتوثيق المتعلق بها، والالتزام الإداري الخاص بالمسائل البيئية، والاتصالات بالأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة. وصمم نظام الإدارة البيئية EMS لتطوير السياسات البيئية للوحدة الاقتصادية ووضع

الأهداف لتقليل الآثار البيئية وتطوير الهياكل والعمليات لتنفيذ النظام وإيصال وتوثيق هذه السياسات.

٢. مؤشرات الحالة البيئية ECIs: وتوفر معلومات عن الحالة المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو العالمية مثل: سمك طبقة الأوزون، متوسط الحرارة العالمية، تركيز التلوث في الهواء والتربة والمياه.

٣. مؤشرات الأداء البيئي EPIs: وتنقسم على:

١. مؤشرات تشغيلية بيئية: وتتعلق بمجالات المقاييس الفنية للمنتج/ العملية، ومقاييس استعمال المنتج/ العملية وتصريف المخلفات.

٢. مؤشرات الأثر البيئي: وتتعلق بالمخرجات مثل إجمالي المخلفات، استهلاك المواد والمياه والطاقة، وانبعاث الغازات.

اذ ان بعض الوحدات الاقتصادية تمسكت بتحدي قياس أدائها البيئي من خلال تبني أنظمة الإدارة البيئية (EMS) وهذه الأنظمة تساعد الوحدة الاقتصادية على تطوير وتنفيذ وتوصيل السياسات البيئية ووضع الأهداف لتقليل الآثار البيئية ومراقبة الأداء مقابل تحقيق الأهداف، واعتمدت أنظمة الإدارة البيئية EMS على ISO ١٤٠٠١ اذ قدم أول مرة عام ١٩٩٦ وعدل عام ١٩٩٩ ونظام قياس الأداء المرتبط به ISO ١٤٠٣١ قدم عام ٢٠٠١ وسجل عام ٢٠٠٩ (٣٦٠٠) شهادة ISO لمنظمات تعمل في ١١٢ دولة (Gonzalez & Gonzalez, ٢٠٠٥: ٤) فالوحدات الاقتصادية تحاول تطبيق معايير أنظمة القياس البيئي مثل ISO ١٤٠٠١ لتحقيق متطلبات المحاسبة والتقارير واستجابة لمتطلبات المجتمع حول الشفافية (Tyleca, et al, ٢٠٠٢: ٢) اذ تبين شهادة ISO ١٤٠٠١ أن الوحدة الاقتصادية لديها نوع معين من أنظمة الإدارة البيئية EMS فهي تقدم إشارة لإدارة لوحدة الاقتصادية عن أثارها البيئية. ونظام ISO ١٤٠٠١ هو مجموعة متطلبات تهم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في أنواع وأحجام الوحدات الاقتصادية جميعها، ويتكيف مع مختلف الظروف سواء أكانت ثقافية أم اجتماعية أم جغرافية أم غيرها. ويهدف هذا النظام بشكل رئيسي إلى تدعيم عملية حماية البيئة ومنع التلوث أو توازنه مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تسهيل عملية التطبيق بجمع متطلبات النظام وتحديدتها بشكل متزامن ومراجعتها في أي وقت. وهناك نظام آخر هو نظام القياس والتدقيق البيئي EMAS ويبدو انه يتفوق على أنظمة الإدارة البيئية EMS و ISO ١٤٠٠١ لأنه يتطلب تقديرات حقيقية لنتائج الأداء البيئي بدلاً من منح شهادة لوجود النظام فقط وهو يتطلب أيضاً تدقيقاً خارجياً. ولكن مع ذلك هناك محددات لهذا المدخل مرتبطة بالمتطلبات المتشددة جدا (Hubbord, ٢٠٠٦: ٣)، إن هيكل نظام (ISO ١٤٠٠١) يعد هيكلاً مثالياً في التطبيق العملي بخطوات تساعد الوحدة الاقتصادية على تحقيق أفضل أداء بيئي وعادة ما يشار له على انه زورق نجاة صمم بعناية وهيكل قوي وأسرعة متينة، قادر على الأخذ بيد الوحدة الاقتصادية لتحسين أدائها البيئي وتعد خطوات تطبيقه بوصلة تساعد على قيادة الزورق إلى مستقبل التنمية المستدامة (Chalfan, ٢٠٠٢: ٦).

رابعاً: تكاليف الأثر البيئي:

إن أنشطة الوحدات الاقتصادية لا تخلو من بعض الآثار السلبية على النظام الإحيائي والبيئي خاصة ارتفاع معدلات تلوث الأرض ومياه الأنهار والبحار، ومكمن الخطورة هنا انه إذا ما استمر هذا الإهمال للنظام البيئي فان ذلك سيؤدي إلى تدمير أسس الحياة في الأرض وبالنتيجة تعرض الجنس البشري لمخاطر عدة تتعلق بوجوده أصلاً (Bansal: ١٩٨: ٢٠٥). فلن يكون بمقدور الوحدات الاقتصادية إن تحافظ على استدامة نشاطها، لان النظام البيئي لا يدعم ثقافة الاستهلاك، وإذا ما استمرت الوحدات الاقتصادية على العمل بهذه الوتيرة فان ذلك سيؤدي إلى استنزافها للموارد الطبيعية النادرة وغير القابلة للتجديد، الأمر الذي سيرفع أثمان المنتجات بشكل كبير مما يجعل الوحدات الاقتصادية تفقد أسواقها تدريجياً، وبالنتيجة لن يواجه الإنسان مشاكل صحية فقط، بل سيواجه مشاكل تهدد استمراره على قيد الحياة، وإن البعد البيئي مرتبط باستهلاك الطاقة والمواد الخام ومخلفاتها وانبعاث الملوثات، ويتحدد الهدف الاستراتيجي للبعد البيئي على وفق المفاهيم البيئة الحيوية الصناعية ويرتبط بالمقاييس التي يمكن اشتقاقها من نظم الإدارة البيئية ونظم المحاسبة الإدارية البيئية وتحليل دورة حياة المنتجات. لذلك يمكن تطوير خارطة المهتمين بالبيئة بتحديد أربعة أطراف من ذوي العلاقة بالوحدة الاقتصادية يهتمون بالأمر البيئي وهم: (Miller: 2009: 142).

١. الإدارة: تهتم بتغطية المتطلبات البيئية بدون إعاقة الأداء المالي أو التشغيلي.
٢. العاملون: يهتم العاملون بالأحوال البيئية داخل الوحدة الاقتصادية.
٣. الحكومة: تهتم بالتأكد من مراعاة الوحدة الاقتصادية للوائح والقوانين.
٤. المجتمع: يهتم بما وراء الالتزام بالقوانين بإظهار الحالات التي تؤثر على المجتمعات المحيطة بالوحدة الاقتصادية على الرغم من عدم تعديها على أي قانون.

خامساً: التنمية المستدامة

تبلور هذا المفهوم خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، اذ يعد تقرير نادي روما الذي صدر سنة ١٩٧٢ تحت عنوان وقف التنمية، هو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية، ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد الديموغرافي من استنزاف للموارد، وتلوث للطبيعة، والضغط على النظام البيئي، وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلاً واسعاً بين المختصين الذين انقسموا على فريقين: فريق مؤيد لاستمرار عملية التنمية وفريق يناصر المحافظة على البيئة، وذلك في تصور يجعل المسألتين (التنمية والمحافظة على البيئة) خيارين متناقضين (سعيدة، ٢٠٠٩: ٩) وقد شهد مفهوم التنمية المستدامة تطوراً تدريجياً، يظهر ذلك جلياً من خلال تتبع تقارير التنمية البشرية بداية من سنة ١٩٩٠ وحتى بدايات القرن الحالي، إضافة إلى مساهمات خبراء البنك الدولي، فقد تم تجاوز المفهوم الاقتصادي المرتكز على أساس الزيادة الكمية في الدخل إلى مفهوم دولي مجتمعي شامل وديناميكي، يضع الأفراد في مركز العملية التنموية، وأن البشر هم الثروة الحقيقية (منصوري، ٢٠٠٨: ٤) وهناك جملة من مفاهيم للتنمية المستدامة نستعرض بعضها منها فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها الربط بين النمو الاقتصادي والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية من دون الحد من الخيارات المتاحة لتلبية احتياجات الاجيال القادمة (Seelos&Mair ١٠: ٢٠٠٤) وعرفت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها المسار

الموازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية عبر الزمن بما يكفل تحقيق المستوى الضروري من العيش بكرامة (Seelos & Mair ٢٠٠٥: ٣)، وأشار إليها آخرون بأنها عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات ويعزز كلاً من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته (لعمي ورحمن، ٢٠١٢: ٣) وعرفت أيضاً بأنها هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (رقامي وبوشنقى، ٢٠١٢: ٣) وفي ضوء ما تقدم يتضح لنا أن التنمية المستدامة هي الجهود المبذولة من المؤسسات والأفراد على حدٍ سواء، للمحافظة على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها حماية لحياة الأجيال القادمة ومحافظة على فضاء بيئي نقي وذلك من خلال العمل على إيجاد النظم الانتاجية المستندة الى استعمال التكنولوجيا كأساس لتحقيق افضل استثمار للموارد الطبيعية واستغلالها افضل استغلال.

سادساً: ابعاد التنمية المستدامة

يدعو مفهوم التنمية المستدامة إلى تعدد الاختصاصات وكذا التقارب بين وجهات النظر العلمية التي تعد إلى حد الآن متباعدة، لأجل توحيد التخصصات البيئية والاقتصادية، ويمنح لهذين الحقلين العلميين إمكانيات المصالحة، وتعتبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة عن طبيعته المتعددة الاختصاصات بشكل واضح (حمادي وعبادي، ٢٠٠٩: ٦) وهناك ثلاثة ابعاد للتنمية المستدامة وهي كالآتي:

١. البعد الاقتصادي: لقد أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى الوجود فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية هو و (علم اقتصاد البيئة) الذي يعرف بأنه العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية والاجتماعية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستداماً، بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة تعني التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية و إجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، اقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي الذي يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والنظام البيئي وكما أن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، يستدعي تدعيم وتفعيل أدوات الاقتصاد البيئي حتى تتوفر أدوات اقتصادية جيدة تساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي مصالح المستقبل (عماري، ٢٠٠٨: ١٠) (بوعبد الله والسبتي، ٢٠٠٩: ٨).
٢. البعد البيئي: هذا البعد يعنى بالمحافظة على الطبيعة من خلال حماية موارد كوكبنا، ففي ظل الانتشار المتنامي لبعض القطاعات كالبترول والغاز واستخراج المعادن وإنشاء الصناعات المدمرة للبيئة وما تحدثه من تلوث يمس الجو، المياه، التربة، الاحتباس الحراري والتصحر وغيرها من الكوارث الطبيعية والتي من شأنها أن تدمر البيئة وتؤثر سلباً على التنمية المستدامة (جرخاش وجرخاش، ٢٠٠٩: ٤)
٣. البعد الاجتماعي: يشمل المكونات البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات وعناصر هذا البعد هي الحكم الرشيد المتمثل في نط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني وتوعية

المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل والاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته (الجوزي، ٢٠١٢: ٢).

سابعاً: القيمة المصرفية

تعد القيمة السوقية مقياساً جيداً للدلالة على كفاءة الأداء المالي في المنظمات بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص، إذ تبنى هذه القيمة على الأسهم وقيمتها وتتأثر بالعديد من العوامل مثل العرض والطلب على الأسهم والظروف التي تحيط بالمؤسسة داخلية منها أو خارجية (العودات، ٢٠١٤: ٤٧) وتعد قيمة المصرف أو المؤسسة المالية بأنها تعتمد على جزء من الاسهم المملوكة من قبل الادارة وكلما ازدادت هذه الاسهم ازدادت قيمة المصرف، اي يعني اصفاء الطابع الرسمي للعلاقة ما بين ملكية الاسهم الادارية وقيمة المؤسسة (Lee&Ryu، ٢٠٠٣: ٥٩٦) وآخرون يعد تعظيم ثروة المساهمين كهدف مرغوب فيه ليس فقط من وجهة نظر المساهمين وانما ايضا بالنسبة للمجتمع، إذ ان تعظيم الثروة من شأنه ان يؤدي الى تعظيم ثروة المجتمع (Krishnan، ٢٠٠٩: ١) وما يدعم هذه الفكرة لابد من العودة التاريخية الى الاقتصادي آدم سميث وكتابه ثروة الامم The wealth of nations إذ بين فيه بان الافراد يتابعون ثروتهم من اجل خلق مجتمع رأسمالي لمصلحة الجميع ملوحاً الى أن الجميع يسعون الى تعظيم منافعهم الخاصة، وان رأس المال سيتم استثماره بشكل افضل بالرغم من انه قد لا يكون في مصلحة الافراد تعزيز المصلحة العامة، الا انه على اية حال تكون من خلال التخصيص في رأسمال (Jensen&Wittrup، ٢٠١٢: ٨) وبالرغم من اهمية هذا الموضوع الا ان البعض يعزى حالة العجز الرئيسي لإدارة هذه القيمة الى المديرين فقط وذلك بسبب تركيزهم على اعلان الارباح اكثر من القيمة بالرغم ان الاخير يتحدد بواسطة الامد البعيد قياساً بالأول. اما بخصوص اهميته على صعيد القطاع المصرفي، فيوضح البعض على محدودية المقالات المركزة بهذا الجانب بالرغم من اهمية المصارف وتعميد تقيييمها ودورها الفعال في مجال اقتصاديات العالم ولاسيما بعد توالى الازمات بين الحين والاخر ما يتحتم الامر اعطاء الاهمية الكبيرة بالنسبة للمصارف قياساً بالشركات او المؤسسات العامة (Jensen&Wittrup، ٢٠١٢: ٨) إذ اعرف القيمة على انها مقياس للثروة وتشير الى مقدار ما تدره وحدات الاعمال من ثروة للملاك او حملة الأسهم كون ان الهدف الأساسي للمصرف هو تعظيم ثروة المساهمين (عثمان، ٢٠٠٨: ٣٤) من خلال ما تقدم يتضح ان القيمة المصرفية او ما يعبر عنها بالقيمة السوقية هي تعظيم ثروة حملة الأسهم إذ ان الوظيفة الأساسية لأي إدارة مؤسسة مالية هي تعظيم ثروة الملاك وتعظيم هذه الثروة ينتج من خلال ما يحقق المصرف من عوائد مالية فنمو هذه العوائد يعني ارتفاع حصة السهم الواحد من مقسوم الأرباح وهذا الامر يقود بالتالي الى تعظيم ثروة حملة الأسهم، وهناك جملة من المؤشرات المستخدمة في حساب القيمة المصرفية ومنها نسبة توبن (TOBIN, S Q) التي سنركز عليها في هذا البحث.

ثامناً: مقياس Tobin's Q

جيمس توبن هو العالم الذي كان وراء ابتكار نموذج الاستثمار الرأسمالي إذ يفترض ان القيمة السوقية (المصرفية) لرأس المال تكون مساوية الى كلفة استبدال رأس المال إذ تتأثر القيمة المصرفية بالعوائد المتوقعة

وأسعار الفائدة المرتبطة بكلف اكتساب القروض كما ويقترح ان تكون هذه النسبة مرتبطة بمعدل الاستثمار (Duvander& Forsberg, ٢٠١٤: ١٢)، وتستخدم معادلة توين (Q) في ادبيات تقييم المؤسسات المالية وقد اشتقت هذه المعادلة من اسهم العالم توين الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد اذ اوضح توين ان تسعير القيمة السوقية لمؤسسة مالية معينة في سوق الأسهم يجب ان تساوي عدد الأسهم المكتتب بها مضروباً في سعر السهم السوقي (Danielsen, ٢٠١٧: ١٦) اذ تم تعريف مقياس توين بانه نسبة القيمة السوقية لرأس المال إلى تكلفة اقتناء رأس المال الجديد والتي يمكن أيضاً أن تفسر على أنها سعر السهم الحقيقي (Juselius, ٢٠٠٨: ١٦)، أما المعادلة الآتية تعبر عن نموذج Tobin's Q والتي سيتم استخدامها في هذا البحث

$$Q = (MVE + PS + DEBT) / TA$$

حيث ان

MVE: سعر السهم (في نهاية ١٢\٣١ من كل عام) * عدد الأسهم العادية المكتتب بها.

PS: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للمصرف.

DEBT: قيمة المطلوبات قصيرة الأجل مطروح منها الموجودات المتداولة ومضافاً لها القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الأجل.

TA: القيمة الدفترية لأجمالي موجودات المصرف.

وسيتم استثناء القيمة النقدية للأسهم الممتازة من المعادلة أعلاه لعدم تعامل المصارف عينة البحث بالأسهم الممتازة مع بقاء متغيرات المعادلة الأخرى كما هي دون تعديل، فإذا كانت قيمة Tobin's Q أكبر من (١) الصحيح دل ذلك على الأداء الجيد للمصرف والربحية العالية وزيادة في قيمة المصرف أي معنى ذلك إن القيمة السوقية أعلى من قيمة الموجودات، أما إذا كانت قيمة Tobin's Q أقل من (١) الصحيح معنى ذلك إن قيمة الموجودات أعلى من القيمة السوقية للمصرف، اما اذا كانت مساوية لرقم (١) فاذا يعني ان القيمة السوقية لقيمة الموجودات ويكون الأداء عادي (Kaijser, ٢٠١٤: ٥).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي (المالي والاحصائي)

الجانب المالي

الجدول رقم (١) القيمة المصرفية لمصرف بغداد التجاري للمدة (٢٠١٦-٢٠١٢)

النسبة	2012	2013	2014	2015	2016	المؤشر العام
القيمة المصرفية	0.1370	32400.	24350.	30570.	32070.	0.2662

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية

من خلال الجدول (١) يتضح ان هناك تذبذباً في القيمة المصرفية لمصرف بغداد على مدى السنوات الخمس فقد كانت جميعها اقل من الواحد الصحيح، اذ ان سبب التذبذب يعود الى التغيرات الحاصل في كل من حجم الموجودات إضافة الى حجم الموجودات المتداولة وعدد الأسهم المكتتب بها إضافة الى

التغيرات الحاصلة في سعر اغلاق السهم في سوق العراق للأوراق المالية اذ ان سعر الاعلاق تراوح من (٢,٠٦) اعلى سعر وصولا الى (٠,١٩ ادنى سعر) والذي كان في سنة ٢٠١٦ اذ هناك جملة من العوامل التي تؤثر في ارتفاع سعر السهم في التداول من ابرزها ما يحققه المصرف من عوائد مالية (أرباح) من خلال المجالات الاستثمارية والائتمانية التي يقوم بتمويلها، وبالتالي فان كفاءة المصرف في توظيف موارده المالية وتحقيق عوائد إيجابية يعد عاملا مهماً في تشجيع الزبائن على شراء سهم مصرف بغداد والتداول به مما يعني ارتفاع السعر السوقي للسهم بما ينعكس على قيمة المصرف فاذا ارتفعت القيمة المصرفية عن الواحد الصحيح هذا يعني ان قيمة المصرف هي اكبر من قيمة موجوداته وبالعكس اذا كانت دون الواحد، وقد لاحظ الباحث ان حجم الأرباح التي حققها مصرف بغداد خلال السنوات الخمس كانت بمعدلات منخفضة قياسا بحجم الموجودات اذ ان حجم الأرباح قد تراوح من اعلى مبلغ (٣٢) مليار في سنة ٢٠١٣ مقابل اقل مبلغ في سنة ٢٠١٥ (٦) مليار دينار وقد بلغت موجودات المصرف في سنة ٢٠١٥ تقريبا (١٤٠٠) مليون دينار وهذا رقم كبير بالتالي فان نصيب ربحية السهم الواحد ستكون منخفضة جدا اذ بلغ حجم الأسهم المكتتب بها (٢٥٠) مليار سهم بالمقابل فان حجم الأسهم المتداولة في سنة ٢٠١٦ بلغت تقريبا (٣٦) مليار سهم ما يعني ان الجزء الأكبر من اسهم المصرف غير متداولة، وبالتالي وكما بينا سابقا ان هناك ارتفاعاً في حجم الأرصدة النقدية السائلة لدى مصرف بغداد وهذا الامر ذكرنا يؤثر على ما يحققه المصرف من عوائد مالية وبالتالي لابد للمصرف من استغلال هذه الوفرة المالية في مجالات استثمارية او ائتمانية بالشكل الذي يحقق له عوائد مالية ترفع من قيمة اسهم في التداول بما ينعكس على قيمته المصرفية ولكن قد يكون الظرف الذي يمر به البلد والأوضاع الاقتصادية المتقلبة تجعل الكثير من المصارف لا ترغب في توظيف أموالها في مجالات مختلفة اذ تتجه الى البحث عن المجالات ذات المخاطرة المنخفضة، وكما ان القيمة المصرفية هي أداة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للمصرف لذا لابد للمصرف ان يولي عناية في رفع قيمة أسهمه في التداول، بالتالي لابد من ان تكون هناك معادلة بين ما يحفظ به المصرف من سيولة نقدية وما يجب عليه ان يحققه من عوائد مالية.

الجانب الاحصائي: تحليل استمارة الاستبانة

لإغراض البحث فقد قمنا في تفرغ وتحليل البيانات من خلال برنامج (SPSS) للقيام بعملية التحليل، وتحقيق الأهداف الموضوعية في إطار البحث. ومن ثم تم استعمال مستوى المعنوية (١%)، ويعد مقبولا ويقابله مستوى ثقة يساوي (٩٩%) لتفسير نتائج الدراسة التي أجريت على مصرف بغداد وقد تم استعمال الأساليب الإحصائية الآتية:

١. صدق وثبات الاستبانة: تم اختبار درجة المصدقية بمعامل الفا كرومباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصدقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، إذ يعتمد هذا الاختبار على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لأسئلة الاستبانة.

الجدول رقم (٢) معامل ثبات المحور البيئي المستدام

معامل الثبات (طريقة ألفا كرو نباخ)		
المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ للثبات

الأداء البيئي المستدام	17	0.667
------------------------	----	-------

٢. قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: يبين الجدول (٣) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة في مصرف بغداد والدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط الظاهرة هي معنوية إحصائياً عند مستوى أهمية إحصائية (٠,٠٥)، وبذلك تعد فقرات الاستبانة الخاصة في إدارة المصرف صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (٣) نتائج فقرات الاستبانة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الارتباط	اختبار T
1.	ان توجه المصارف التجارية نحو تحقيق مبدأ التنمية المستدامة يعد مؤشراً نحو تنامي الوعي البيئي المستدام	4.80	96.00%	0.58	12.08%	0.71	9.79
2.	ان التزام المصرف بالتشريعات والتعليمات المنظمة للجانب البيئي يعكس الثقافة البيئية لإدارة المصرف	4.60	92.00%	1.09	23.70%	0.93	6.00
3.	ان اهتمام إدارة المصرف نحو تحقيق مبدأ أداء بيئي مستدام يعزز مكانته التنافسية ويعظم عوائده المالية	4.56	91.20%	0.89	19.52%	0.94	5.52
4.	ان تنامي الوعي البيئي المستدام للمصرف يمكنه من ترشيد القرارات الاستثمارية بما ينعكس على تعظم عوائده المالية	4.76	95.20%	0.76	15.97%	0.78	8.71
5	يعمل المصرف على نشر ثقافة البيئة الصديقة بين العاملين	4.76	95.20%	0.73	15.34%	0.78	8.71
6	تحتاج إدارة المصرف لمعلومات عن التكاليف البيئية لغرض ترشيد القرارات الخاصة بخفض أو التخلص من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى آثار بيئية سلبية	4.80	96.00%	0.69	14.38%	0.71	9.79

7	ان التوجه نحو الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة يعكس رؤية ورسالة المصرف في تعزيز الأداء البيئي المستدام	4.56	91.20%	0.72	15.79%	0.94	5.52
8	يستعمل المصرف معايير الأيزو 14031 للمحافظة على البيئة	4.44	88.80%	0.88	19.82%	0.84	4.34
9	ان إلزام المصرف الجهات المتعاملة معه بضرورة التخلص من الاثار السلبية الضارة وحماية البيئة يعزز مبدأ الأداء البيئي المستدام	4.68	93.60%	0.7	14.96%	0.86	7.14
10	يمكن للمصرف أن يحقق أعلى معدلات العوائد المالية إذا توجه نحو دعم الفرص الاستثمارية المحافظة على البيئة	4.60	92.00%	0.82	17.83%	0.94	6.00
11	تساعد المعلومات عن التكاليف البيئية إدارة المصرف في تحقيق رضا الزبائن بتقديم خدمات لمشاريع صديقة للبيئة	4.48	89.60%	0.84	18.75%	0.89	4.70
12	ان توفير المعلومات عن التكاليف البيئية لإدارة المصرف يساعدها في المفاضلة بين البدائل المختلفة اللازمة لرقابة درجة التلوث بما يعزز مبدأ الأداء البيئي المستدام	4.48	89.60%	0.79	17.63%	0.89	4.70
13	توفر المعلومات عن التكاليف البيئية لإدارة المصرف يمكنها من تحديد أفضل الفرص التي يمكن عن طريقها تخفيض التكاليف بيئية وترشيد استخدام الموارد والطاقت للمشاريع الممولة من قبل المصرف	4.60	92.00%	0.84	18.26%	0.94	6.00

14	توفر المعلومات عن التكاليف البيئية لإدارة المصرف يساعد في الحصول على ميزة تنافسية عن طريق تخفيض الأثر البيئي الناتج عن تطوير الخدمات وتقديم خدماتها لمشاريع صديقة للبيئة بما يحقق تنامي العوائد المالية	4.60	92.00%	0.58	12.61%	0.94	6.00
15	ان استخدام أفضل الطرق في التخلص من المخلفات السلبية يسهم في تقليل التكاليف البيئية ما ينعكس على القيمة المصرفية	4.52	90.40%	0.60	13.27%	0.92	5.09
16	ان تبني المصرف ثقافة التنمية المستدامة يسهم في دعم السعر السوقي لسهم المصرف مما يؤثر على القيمة المصرفية	4.40	88.00%	0.77	17.50%	0.79	4.00
17	ان التزام المصرف بتحسين الواقع البيئي للمشاريع الاستثمارية الخاصة به يسهم في تعظيم القيمة المصرفية	4.52	90.40%	0.88	19.47%	0.92	5.09
	المعدل العام	4.59	91.95%	0.77	16.87%	0.86	6.3

١. أظهرت النتائج الإحصائية ان جميع فقرات الاستبانة حققت معاملات ارتباط ذات قيمة عالية مع بعضها اذ ان اعلى معدل حصلت عليه الفقرات ١١، ١٢، ١٧، ١٥، ١٤، ١٣، ١٠، ٧، ٣، ٢، والتي كانت اعلى من المعدل العام والبالغ (٠,٨٦)، فضلا عن كونها معنوية والذي ظهر من خلال قيمة T المحسوبة والتي كانت اعلى من القيم الجدولية والبلغة (٢,٤٨).

٢. أظهرت النتائج الإحصائية ان توجه المصارف التجارية نحو تحقيق مبدأ التنمية المستدامة يعزز تنامي الوعي البيئي المستدام ويظهر ذلك واضحا من خلال الوسط الحسابي للفقرة الاولى والبالغ (٤,٨٠) وبانحراف معياري (٠,٥٨)، ومما يؤكد معنوية هذه الفقرة الاولى ان قيمة T المحسوبة والبالغة (٩,٧٩) والتي كانت أكبر من قيمتها الجدولة والبالغة (٢,٤٨)، وكما حققت الفقرة السادسة وسطاً حسابياً مساوياً للفقرة الأولى بانحراف معياري ٠,٦٩ وكانت معنوية أيضا.

٣. أظهرت النتائج الإحصائية بأن هناك ارتفاعاً في الوسط الحسابي الموزون العام للمحور الاول، إذ بلغ (٤,٥٩)، وبانحراف معياري قدره (٠,٧٧)، ومعامل اختلاف قدره (١٦,٨٧%) معبراً عن تشتت قليل في اجابات العينة ووزن مئوي بلغ (٩١,٩٥%)، اذ نجد الوسط الحسابي الموزون العام أكبر من الوسط

الوعي البيئي المستدام للمصارف التجارية العراقية وأثره على القيمة المصرفية

الفرضي البالغ (٣)، وهذا يؤكد ان اهتمام المصارف التجارية العراقية في تحقيق مبدأ التنمية المستدامة يعكس مستوى تنامي الوعي البيئي لديها في تمويل المشاريع الاستراتيجية المختلفة.

في ضوء ما تقدم وفي ظل النتائج الاحصائية التي ظهرت اعلاه يتضح ان هناك اثراً للمتغير المستقل والخاص بالوعي البيئي المستدام للمصارف التجارية العراقية على المتغير المستقل والخاص بالقيمة المصرفية وبالتالي فان زيادة الوعي البيئي يساهم في توجيه المصارف التجارية العراقية الى تمويل الفرص الاستثمارية التي تركز على المحافظة على البيئة والتي تقدم مختلف المنتجات الصديقة للبيئة وهذا الجانب يساهم في زيارة رغبة الزبائن في التعامل مع هذه المصارف كونها تتبنى اشاعة الثقافة البيئية في تمويل فرصها الاستثمارية وبالتالي تحقق منافع مالية مختلفة مما يساهم في تعظيم القيمة المصرفية.

تحليل الانحدار/ لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الوعي البيئي المستدام وتعظيم القيمة المصرفية.

تظهر نتائج الجدول (٢) الترابط بين المتغير المستقل الأول والمقصود بالوعي البيئي المستدام للمصارف التجارية والمتغير التابع الموصوف بالقيمة المصرفية، اذ اعتمدت الدراسة في استخدام مستوى معنوية (٠,٠٥) واستنادا الى النتائج المستخرجة وفقا نموذج الانحدار الخطي فكان معامل الارتباط (٠,٩٦٥) ومعامل التحديد (٠,٩٣١) وهذا الامر يؤكد بشكل واضح ان تقديم الخدمات المصرفية من قبل المصارف التجارية عينة البحث ذات الطابع البيئي المستدام يمكن ان يساهم بشكل فاعل في تعظيم القيمة المصرفية لهذه المصارف ونظرا لان معامل الارتباط إيجابيا يمكن الاستنتاج ان العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية كون ان قيمة (P) اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، فضلا عن ان قيمة (T) المحسوبة كانت اكبر من القيمة الجدولية البالغة (١,٦٧١) مما يؤكد ان هناك تأثيراً واضحاً للوعي البيئي المستدام على تعظيم القيمة المصرفية وبالتالي نرفض فرضية العدم.

الجدول رقم (٤) الارتباط بين الوعي البيئي المستدام والقيمة المصرفية

Variable	R	R ²	β	T	Sig
القيمة المصرفية	0.965	0.931	0.966	30.55	0.000

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. حققت عملية التنمية المستدامة توازناً في الابعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بما يضمن تحقيق الحياة السليمة للأجيال الحالية والمستقبلية والمحافظة على الثروات الطبيعية.
٢. سعت المصارف العراقية الى تحسين ادائها الاجتماعي فضلاً عن البيئي وبذلك يشار الى ان المصارف العراقية تسعى الى ان تكون ضمن العمليات التنموية وتحقيق استدامة للسنوات القادمة.
٣. تسعى المصارف التجارية العراقية وفق إجابات افراد العينة الى الارتقاء بثقافتها البيئية من خلال إيجاد أفضل الفرص الاستثمارية التي تعزز الجانب البيئي وتنمي المورد المالي مما ينعكس على تعظيم القيمة المصرفية.

٤. حقق مصرف بغداد التجاري معدلات منخفضة بالنسبة للقيمة المصرفية اذ كانت اقل من الواحد الصحيح ويعود ذلك الى الانخفاض الحاصل في سعر السوقي لسهم مصرف بغداد في تداولات سوق الأوراق المالية فضلاً عن انخفاض معدلات صافي الأرباح المتحققة خلال الخمس سنوات.
٥. أظهرت النتائج الإحصائية ان هناك أثراً للمتغير المستقل والمتمثل بالوعي البيئي المستدام للمصارف التجارية على المتغير التابع والمتمثل بالقيمة المصرفية.

ثانياً: التوصيات

١. على الرغم من أهمية الوعي البيئي المستدام للمصارف والمجتمع، لذا ينبغي على المصارف التجارية العراقية ان تقوم بتعزيز ثقافة افرادها العاملين فضلاً عن ادارتها العليا مما يسهم في وضع استراتيجية فاعلة تحقق اهداف التنمية المستدامة من خلال تمويل الفرص الاستثمارية الهادفة الى المحافظة على العوامل البيئية.
٢. ضرورة تبني المصارف لمفهوم حماية البيئة والمحافظة عليها من خلال إشاعة ثقافة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية كون ذلك سيساعدها في التحسين من سمعتها وبالتالي تعظيم عوائدها.
٣. ضرورة المساهمة في إعداد تقارير تكاليف التلوث البيئي على المستوى القومي والذي يفيد في الحصول على المؤشرات التي تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة للوحدات وإجراء الدراسات اللازمة بخصوصها.
٤. ضرورة ان يضم العمل البيئي بقوانين وتعليمات تحافظ على الواقع البيئي للبلد كون ان هناك علاقة قوية بين الموارد الاقتصادية والجوانب البيئية اذ لا بد للمصارف ان تنظر الى الجانب البيئي عن تمويل الفرص الاستثمارية المختلفة بما يحقق عملية توازن بين الجانب الاقتصادي والبيئي.
٥. ضرورة تطبيق معايير الاستدامة البيئية كما هو الحال بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية بما يعزز سمعة المصارف العراقية على المستوى الدولي، فضلاً عن المساهمة في الورش والمؤتمرات المقامة لهذا الغرض.

المصادر

١. بوعبد الله، علي والسبي، وسيلة (٢٠٠٩)، "إشكالية التنمية الاقتصادية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.
٢. تيجاني، بالرفي (٢٠٠٩)، "دور نظام المحاسبة الخضراء في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل المتغيرات البيئية الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.
٣. الجوزي، جميلة (٢٠١٢)، "أهمية المحاسبة البيئية في التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
٤. حمادي، نبيل وعبادي، فاطمة الزهراء (٢٠٠٩)، "مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.

٥. خرخاش، سامية وخرخاش، نادية(٢٠٠٩)، "معايير قياس وأداء المنظمة في ظل التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.
٦. رقامي، محمد وبوشنقى، إيمان(٢٠١٢)، "التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل"، من بحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
٧. سعيدة، رحمانية(٢٠٠٩)، "مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد"، من بحوث الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، الجزائر، المسيلة.
٨. شعيب، ماجدة (٢٠٠٩) المحاسبة البيئية، ورقة عمل، مدير إدارة اقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية.

٩. عثمان، محمد داود (٢٠٠٨)، "أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
١٠. عماري، عمار(٢٠١٢)، "إشكالية التنمية المستدامة وابعادها"، من بحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
١١. العودات، أنس إبراهيم سالم (٢٠١٥)، "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج (Tobin's Q)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.
١٢. لعمي، احمد ورحمن، امال(٢٠١٢)، "إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية رؤية إسلامية"، من بحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

١٣. منصوري، كمال محمد(٢٠١٢)، "المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة"، من بحوث الملتقى الدولي حول سلوك المنظمة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

14. Jensen, Jesper A.& Wittrup, Kasper.(2012).Shareholder Value in Banks. 1st, August. Aarhus University, Business & Social Sciences, Department of Economics and Business.

15. Juselius, katarina, (2009) "Testing the Efficient Market Hypothesis",thesis master, kobenhavns univercitet.

16. Kaijser, Per Sax(2014), "Tobin's Q theoryand regional housing investment",thesis master, Department of Economics, UPPSALA UNIVERSITY.

17.Bansal, Partima(2005),"Evolving sustainably: a longitudinal study of corporate sustainable development", Journal Strategic Management, volume 26, issue 3.

18.Chalfant, R.V.(2000) "ISO 14000 and Environmental-Management Systems", Iron Age New Steel, Vol. 16, No. 7.

19.Danielsen, Thomas Melvin(2017),"Effect of Exposure to Renewable Energy on Valuation of Oil and Gas Companies", thesis master, Faculty of Science and Technology, university of Stavanger.

20.Duvander, Sofia& Forsberg, Elvira(2017),"Tobin's q – what to do? A study of the relationship between the Swedish housing supply and Tobin's q", thesis master,school of economics and management, Lund university.

21.Gonzalez, Javier, Gonzalez, Oscar(2005) "Environmental proactivity and business performance: an empirical analysis", The International Journal of Management Science, volume 33, issue 1.

22.Hubbard, Graham(2009),"Measuring Organizational Performance: Beyond the Triple Bottom Line, Business Strategy and the Environment Bus. Strat.

23.Kolk,Ans, Mauser, Anniek,(2002)"The evolution of environmental management: from stage models to performance evaluation", Journal Environment studies, volume 10, issue 6.

24.Krishnan,V.Sivarama.(2009).Stakeholders,Shareholders and Wealth Maximization. abeweb.org/proceedings/proceedings09/krishnan.pdf.

25.Lee, Sang-Mook& Ryu, Keunkwan.(2003). Management Ownership And Firm's Value: An Empirical Analysis Using Panel Data. The Institute of Social and Economic Research Osaka University, 6-1 Mihogaoka, Ibaraki, Osaka 567-0047, Japan, Paper No. 593, September

26.Seelos, Christian&Mair, Johanna,paper," SUSTAINABLE DEVELOPMENT: HOW SOCIAL ENTREPRENEURS MAKE IT HAPPEN", IESE Business School, university of Navarra.2005.

27.Seelos, Christian&Mair, Johanna, paper,(2004)"SOCIAL ENTREPRENEURSHIP TH CONTRIBUTION OF INDIVIDUAL ENTREPRENEURS TO SUSTAINABLE DEVELOPMENT"IESE Business School, university of Navarra.

28.Tyleca D, carlenst, Bechhout F, Hertin J Wehrmeyer W, Wayner M(2002),"corporat environmental performance evaluation", evidence from the MEPI project, Business strategy and Environment.